

في تصاعد لأزمة الاحتجاجات الشعبية في إسرائيل، احتل عشرات المحتجين أمس سطح مبني البورصة في تل أبيب للتعبير عن رفضهم لارتفاع أسعار الشقق.

وذلك بعد يوم من إعلان اتحاد العمال الإسرائيليين دعمهم الكامل للمظاهرات الشعبية التي تجتاح مختلف أنحاء إسرائيل مع توقع تصاعد الأزمة غدا السبت مع نفاذ المهلة التي منحها المحتجون للحكومة لتنفيذ مطلبهم بخفض أسعار المساكن.

وتأتي هذه الخطوة التصعيدية بعد ساعات من مشاركة العشرات من الشباب الإسرائيلي في مسيرة احتجاجية تجاه منزل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في حي رحافيا. ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عن المحتجين قولهم إن نتنياهو هو شأنه شأن العديد من المواطنين يمتلك شقة سكنية لا يقطن فيها وأن مثل هذه الظاهرة تؤدي إلى ارتفاع أسعار السكن. واعتبر ممثلو المتظاهرين أن الإجراءات التي أعلن عنها أمس رئيس الوزراء للتعامل مع أزمة غلاء الشقق السكنية غير كافية وأنهم يتوقعون تغييرا شاملا لسياسة الحكومة.

وكان نتنياهو قد تعهد بإزالة العقبات البيروقراطية أمام بيع الأراضي وعمليات التخطيط للبناء. وقال إن الحكومة ستبدأ أيضا في بناء شقق للتأجير لفترات طويلة بأسعار مخفضة وستبني عشرة آلاف عتبر لطلاب الجامعات والكليات.

وهو ما دفع صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية إلى تأكيد أنه للمرة الأولى يفقد رئيس الوزراء الإسرائيلي شعبيته منذ انتخابه ويجد نفسه في موقف دفاع علي نحو مفاجيء وسط احتجاج عشرات الآلاف من الإسرائيليين حيال اشتعال أسعار الاسكان. وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن قطاعا عريضا من الإسرائيليين ينحي باللائمة علي نتنياهو لعدم بذله جهدا كافيا لمعالجة الفجوات الاجتماعية التي ظهرت في أعقاب تحول إسرائيل من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد أكثر حرية ومجتمع رأسمالي. وأضافت أن نتنياهو يدفع ثمن عدم تمتعه باحساس كاف بالنقص الاجتماعي ومن ثم بات من السهل إيلايه لعدم العناية بمعدل حاجة الفرد.

وأوضحت أن المشكلة ترجع أصلا إلى أن الأشخاص الذين يتقاضون مرتبات معقولة باتوا يشعرون أنهم يواجهون تحديات اقتصادية أكثر وسط ارتفاع الأسعار دون زيادة في المرتبات في المقابل، مؤكدا أنه علي الرغم من أن حجم الاقتصاد الإسرائيلي كبير إلا أن كافة قطاعات المجتمع الإسرائيلي لا تشترك في الشعور بأن هناك رخاء اقتصاديا. وعلي صعيد متصل، انضمت زعيمة المعارضة الإسرائيلية تسيبي ليفني أمس إلى مسيرة نظمها اتحاد الأطباء الإسرائيليين التي انطلقت من منطقة رامات جام إلى القدس. ونسبت صحيفة هآرتس الإسرائيلية إلى ليفني رئيسة حزب كاديما قولها إن الظروف الحالية في قطاع الرعاية الصحية لن تظل كما هي وسيكون لإسرائيل برنامج اجتماعي واقتصادي مختلف.

وبسؤالها عن سبب عدم اتخاذها إجراءات وقائية تحول دون وصول الأمور إلى هذا الحد عندما كانت هي وحزب كاديما في السلطة، ردت ليفني بأن هناك أشياء معينة لا تستطيع فعلها مالم تكن رئيس وزراء. تجدر الإشارة إلى أن الأطباء الإسرائيليين كثفوا إضرابا مستمرا منذ ما يزيد علي أربعة أشهر للمطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل مما أشاع الشعور بالأزمة بين الطبقة الوسطي التي تتحمل عبء الضرائب الباهظة وتعزز نظام التجنيد. ويوفر القانون الإسرائيلي رعاية صحية علي مستوي عالمي يتم تمويل معظمها من خلال رسوم يتم تحصيلها إجباريا من غالبية المواطنين. لكن النظام العام عاني من ضغوط في الميزانية في السنوات الأخيرة مما أدى إلى المطالبة بزيادة التمويل الذي تقدمه الدولة وهو ما رفضته حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خوفا من زيادة التضخم ومواجهة مزيد من الاضطرابات العمالية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 29/07/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfaraq.com